



اقتصاد الراحة.. عندما يتحول الكسل إلى سلعة

القيمة الإجمالية لسوق اقتصاد الراحة عالمياً تجاوزت 2.7 تريليون دولار

أكثر من 90 ألف طلب توصيل في البحرين يومياً.. ويرتفع العدد إلى 180 ألفاً في الأعياد

البيانات والإعلانات الإلكترونية والبنية التحتية التقنية. عملياً، وبالتالي فإن اقتصاد الكسل ساعد على تسريع نمو الاقتصاد الرقمي لأن المستهلك بات يعتمد على الهاتف لإدارة جزء كبير من حياته اليومية.

في البحرين

تؤكد الإحصائيات في البحرين أن سوق توصيل الطلبات ينمو بشكل مطرد، حيث يبلغ المعدل اليومي لعدد الطلبات عبر شركات التوصيل بين 90 ألفاً و100 ألف طلب يوميًا. ويرتفع الرقم في نهاية الشهر عند تسلم الرواتب أو علاوة الغلاء إلى 150 ألف طلب. وفي الأعياد قد يصل إلى 180 ألف طلب يوميًا.

أما الوجه الأخر لاقتصاد الراحة وهو التسوق الإلكتروني، فتشير الإحصائيات إلى أن سوق التجارة الإلكترونية ودهما وصل إلى نحو 1.23 مليار دولار في عام 2025. مع توقعات بالوصول إلى 2.83 مليار دولار بحلول عام 2030، ونسبة انتشار التسوق الإلكتروني تصل إلى حوالي 68% من السكان.

التأثير على المجتمع

اجتماعياً.. كان لاقتصاد الراحة تأثيرات واضحة، بعضها إيجابي وبعضها يحمل مخاطر إذا لم يتم التعامل معه بالطريقة الصحيحة. ومن هذه التأثيرات:

- تغيير العادات اليومية ونمط الحياة، بحيث صار «الضغط على زر» بدلاً من الخروج أو القيام بالمهام يدوياً.
- انخفاض الاعتماد على الإنجاز الشخصي كالتطبخ والتنظيف والتسوق، مما يقلل من مهارات الاعتماد على الذات، ويجعل الراحة سلعة تشتري.
- الاعتماد المفرط على الخدمات المريحة يقلل من الحركة اليومية، ما قد يؤدي إلى زيادة الوزن أو ضعف اللياقة البدنية، لكنه فسي المقابل، قد يقلل من التوتر النفسي الناتج عن ازدحام أو ضغط المهام.
- تعزيز الاتكالية.

ولكن لعل السؤال الذي لا يقل أهمية، هل يسهم اقتصاد الكسل في زيادة الاستهلاك غير الضروري؟

في الواقع نعم، فالدراسات تؤكد أن اقتصاد الكسل غالباً ما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك غير الضروري، لأنه يقوم على فكرة بيع الراحة والسهولة، وهذا يفتح الباب أمام سلوكيات استهلاكية قد لا تكون أساسية، ويحدث ذلك نتيجة سهولة الوصول، وتقليل الحاجز النفسي للشراء، حيث يشتري الفرد لأن ذلك متاح فوراً، وليس لأنه يحتاج إليه فعلاً.

وما يضاعف ذلك هو استغلال الشركات رغبة الناس في الراحة لتسويق منتجات ليست ضرورية، لكنها تقدم كحل سريع. وهو ما يسمى (الشراء العفوي) فالعروض والإشعارات والتوصيل السريع تخلق إحساساً بـ«لماذا لا؟»، وهذا يرفع الإنفاق على أشياء كان من الممكن تأجيلها أو الاستغناء عنها.

يضاف إلى ذلك الإغراء بالوقت، حيث يبرز المستهلك نفسه أن دفع المال مقابل توفير دقائق أو ساعات أمر منطقي، حتى لو لم يكن بحاجة فعلية إلى الخدمة، والأسوأ من ذلك هو الإدمان أو الاعتقاد. فمع الوقت يصبح الاعتماد على هذه الخدمات عادة يومية، فيزيد الإنفاق على أشياء كان يمكن الاستغناء عنها.

وهذا ما تؤكدته الدراسات التي أجريتها، منها دراسة De-impulse The Speed of Buying Impulse Commerce Fuels How Q-commerce السيرة نشرت عام 2020، وبحثت تأثير التوصيل السريع مثل تطبيقات التوصيل الفوري على سلوك المستهلك.

وأكدت النتائج أن التجارة السريعة لا تغير فقط طريقة الشراء، بل تزيد حجم السلعة الشرائية، كما أن سرعة التوصيل تزيد الشراء الاندفاعي بشكل واضح. وكلما كان الشراء أسهل وأسرع، قلت «المقاومة النفسية» للشراء، وبالتالي يزيد الاستهلاك غير الضروري.



دراسات: اقتصاد الراحة يزيد حجم السلعة الشرائية ويضاعف الاستهلاك غير الضروري

المرتبطة بالراحة 100 مليار دولار.

فيما أشار تقرير Grand View Research إلى أن سوق توصيل الطعام الرقمي عالمياً بلغ 288.8 مليار دولار في 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى 505.5 مليارات دولار بحلول 2030.

وفي خط مواز، ظهرت شركات متكاملة تقوم بفتحها على السرعة القصوى في التوصيل خلال دقائق، مع توفير تطبيقات تجمع الخدمة في ضغط واحدة، ولم تعد المنافسة مقتصرة على السعر فقط، بل بات الزمن عاملاً أساسياً.

وعلى الرغم من أن اقتصاد الراحة يبدو قائماً على تقليل الجهد، فإنه خلق وظائف جديدة مثل مندوبي التوصيل وإدارة المخازن والدعم التقني والتسويق الرقمي ومطورو التطبيقات وخدمات اللوجستيات، وبالتالي فإن الراحة التي ينشدها المستهلك خلقت سلسلة تشغيل كبيرة لقطاعات أخرى، خصوصاً العمل المرز والمؤقت.

وكل ذلك ينعكس على تنشيط الاقتصاد الرقمي، فكل عملية طلب أو دفع أو اشتراك تمر عبر منصات إلكترونية، ما يزيد نشاط المدفوعات الرقمية وتحليل

الأثر الاقتصادي

السؤال المهم هنا، كيف يؤثر اقتصاد الكسل على الاقتصاد الكلي؟ ربما الأرقام خير ما يوضح ذلك، فقد أثبت اقتصاد الراحة أنه لم يعد مجرد نزعة استهلاكية، بل قطاع عالمي ضخم يقوده الطلب على الراحة والسرعة. وبحسب تقرير (MRFR Market Research Future) لعام 2025، بلغت القيمة الإجمالية لسوق اقتصاد الراحة شامل المتاجر والخدمات المريحة عالمياً، حوالي 2.7 تريليون دولار أمريكي، مع توقعات بالنمو إلى أكثر من 4.3 تريليونات دولار بحلول 2034 بمعدل نمو سنوي مركب يقارب 5.4%.

وقدر تقرير Statista إيرادات سوق الطلب الرقمي شامل الوجبات والبقالة عالمياً بحوالي 923 مليار دولار.

ووصل سوق خدمات التوصيل وحده إلى أكثر من 164 مليار دولار مع نمو سنوي يقارب 10%.

فيما تجاوزت قيمة الأجهزة المنزلية الذكية 30 مليار دولار. والخدمات الرقمية والترفيهية أكثر من 200 مليار دولار، وتجاوزت التجارة الإلكترونية

إعداد: محمد الساعي

مع التطور التكنولوجي وتغير رتم ونمط الحياة، ظهر نوع جديد من الاقتصاد المختلف، وهو ما يعرف اقتصادياً بـ«اقتصاد الراحة»، أو «اقتصاد الكسل»، كما يحلو للبعض أن يطلق عليه. وهو اقتصاد جاء نتيجة للتحول الرقمي السريع وانتشار التطبيقات الذكية التي قلصت الحاجة إلى التعامل المباشر بين طرفي العملية التجارية، ووضعت ذلك بإمكانية الحصول على السلعة بضغطة زر واحدة.

وهنا، بدأت حكاية جديدة تغير فيها مفهوم الاستهلاك نفسه، حيث تجاوز كونه وسيلة لتلبية الحاجات، إلى وسيلة للاسترخاء والاستمتاع مع ضمان أقصى درجات (السهولة والسرعة والراحة). وتدرجياً أصبح اقتصاد الراحة جزءاً رئيسياً من الاقتصاد العالمي الحديث، بل بات مؤثراً حيوياً في سلوك الأفراد وفي إعادة تشكيل أنماط العمل والإنتاج، مع خلق فرص اقتصادية جديدة.

اقتصاد الراحة

اقتصاد الراحة أو «الكسل»، مصطلح حديث يصف سوقاً عالمياً متنامياً قائماً على بيع الراحة وتوفير الوقت والجهد مقابل المال، وذلك من خلال خدمات مثل التوصيل الفوري، الأجهزة الذكية، والاشتراكات التي تختصر المهام اليومية. ما يعني أنه يعتمد على المستهلكين يدفعون علاوة مالية للحصول على «سهولة» بدلاً من القيام بالعمل بأنفسهم.

وبالتالي يمثل تحولاً اقتصادياً واجتماعياً يجعل الناس تميل إلى تقليل الجهد المبذول في الحياة اليومية حتى لو كان ذلك أعلى كلفة. ومثل ذلك تطبيقات التوصيل والتسوق عبر المنصات الإلكترونية واستخدام الذكاء الاصطناعي لإنجاز مهام كانت تحتاج وقتاً وجهداً، مثل الكتابة أو الترجمة. وبالتالي بدل أن يشتري الشخص المنتج فقط، صار يشتري الوقت والسهولة.

ولكن من المهم هنا التفريق بين الكسل كصفة شخصية واقتصاد الكسل، فالكسل السلبي هو إجماع الفرد عن الإنجاز أو أداء مهامه أو تأجيلها رغم قدرته على إنجازها. في حين أن اقتصاد الراحة يمثل نموذجاً اقتصادياً يقوم على بيع حلول تختصر الوقت والجهد، مع استغلال الشركات حاجة الناس إلى السرعة والسهولة.

نشأة اقتصاد الكسل

تاريخياً، نشأ اقتصاد الكسل أو اقتصاد الراحة تدرجياً مع تغيير سلوك المستهلك، لكنه تسارع بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة، خصوصاً مع الرقمنة ومرحلة ما بعد الجائحة. وفي الأصل، بدأ من فكرة بسيطة مفادها أن الشركات لاحظت أن المستهلك سيستعد للدفع أكثر إذا وفرت له الوقت والجهد. ولعل الظهور القوي له كان في الصين تحت اسم Lazy Economy 2.0. من هنا تحولت الراحة نفسها إلى سلعة، وظهرت نماذج أعمال كاملة هدفها اختصار خطوات الحياة اليومية، من شراء الطعام إلى إنجاز المعاملات. هذا النمو تسارع بشدة مع تطور التجارة الإلكترونية والهواتف الذكية والتقنيات الرقمية، حيث تحولت «غريزة الراحة» إلى سوق ضخم تدعمه التقنيات. ثم انتشر عالمياً بشكل متسارع، حيث غيرت التطبيقات الذكية وخدمات التوصيل سلوك المستهلكين بشكل كبير، وبدل الخروج والبحث، صارت الخدمة تأتي خلال دقائق. وبالتالي لم تكف هذه التطبيقات ببيع المنتج، بل صارت تبيع السرعة والسهولة. وما ساعد على انتشار هذا النوع من الاقتصاد:

- تغيير نمط الحياة بعد الجائحة خاصة مع الإغلاقات التي دفعت للاعتماد على الطلب الإلكتروني. وكذلك العمل عن بُعد والخدمات الرقمية، حيث تغير مفهوم الاستهلاك وبات الشخص يقضي وقتاً أطول في البيت.

سيرة مصري نبييل

المركزي، وهي مواقع تعكس الثقة الكبيرة التي حظي بها والخبرة الطويلة التي امتلكتها في القطاع المالي والمصرفي.

وكان ضمن جمعوا بين المهنية العالية والأخلاق الرفيعة، وهي معادلة لا تتكرر كثيراً.

لكن الحديث عن عبدالرحمن لا يمكن أن يكون حديثاً وقليلاً أو مهيناً فقط، لأن قيمته الحقيقية كانت في إنسانيته. فقد كان ابن فريج وأخاً وصديقاً ورفيق عمر لجيل كامل تربى معه وعاش تفاصيل الحياة القديمة بكل ما فيها من محبة وصفاء. وكنا قد تربينا معه ومع أختونا المرحوم يوسف، والمرحوم عبدالرحمن، في سنوات جميلة كانت العلاقات فيها أبسط وأعمق وأكثر صدقاً.

كانت تلك البيوت والعلاقات تصنع رجالاً يشبهون عبدالرحمن؛ رجالاً يحملون الاحترام للناس، ويعتبرون الأخلاق رأس المال الحقيقي للإنسان. ولذلك بقي قريباً من الجميع مهما كبرت مسؤولياته وتعددت مناصبه، فلم يتغيره المناصب، ولم تبعده الحياة عن الناس الذين عرفوه وأحبوه.

لقد كان نموذجاً لجيل البحرين الجميل: الجيل الذي بنى المؤسسات بهدوء، وعمل بإخلاص بعيداً عن الضجيج، وترك أثره في الناس قبل أن يتركه في المناصب. ولذلك فإن رحله ليس خسارة لعائلته فقط، بل خسارة لكل من عرف ذلك الزمن الجميل الذي كان عبدالرحمن أحد وجوهه النبيلة.

لا يسعنا إلا أن نستذكر سيرته الطيبة، ونندعو له بالرحمة والمغفرة، وأن نجزيه الله خير الجزاء على ما قدمه من عمل وخير ومحبة للناس. رحم الله الأخ العزيز عبدالرحمن عبدالله محمد، وأسكنه فسيح جناته، وجمعه بأخوانه وأحبابه في جنات النعيم، وأهم أهله ومحبيه الصبر والسلوان.

إننا لله وإنا إليه راجعون.



بـقلم:

عدنان أحمد يوسف

يرحل بعض الناس في هدوء، لكنهم يتكون في الذاكرة ذكراً عامرة من المحبة والوفاء والذكريات الجميلة. ومن هؤلاء الرجال الذين لا ينسى أفرهم، الأخ العزيز المرحوم عبدالرحمن عبدالله محمد، الذي انتقل إلى رحمة الله بعد رحلة طويلة من العمل والعطاء والخلق الرفيع.

عرفه الجميع بابتسامته الهادئة التي لا تفارق وجهه، وبكلمته الطيبة التي تسبق حضوره أينما حل، فكان رجلاً يحمل في داخله نقاء جيل كامل تربى على البساطة والاحترام والأمانة ومحبة الناس. ولم يكن عبدالرحمن مجرد مصرفي ناجح شغل مواقع مهمة في القطاع المصرفي البحريني، بل كان قبل ذلك إنساناً قريباً من القلوب، حاضراً في المجالس والعلاقات الاجتماعية بخلفه وتواضعه وهدونه.

لقد قضى عقوداً من عمره في خدمة وطنه عبر القطاع المصرفي، منتقلاً بين مواقع المسؤولية بثقة وكفاءة، حتى أصبح من الوجوه المصرفية البحرينية المعروفة التي أسهمت في مرحلة مهمة من تطور العمل البنكي في المملكة. فقد شغل خلال مسيرته عدداً من المناصب القيادية البارزة، وكان من أبرزها منصب المدير العام للمجموعة المصرفية في بنك البحرين الوطني، كما تولى مسؤوليات مهمة في مجالات الخدمات المصرفية للشركات والتخطيط الاستراتيجي. وبعد مسيرته التنفيذية الزرية، واصل حضوره المؤثر عبر عضوية ومناصب قيادية في مجالس الإدارة، حيث شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك البحرين والشرق الأوسط (BMB)، كما كان عضواً في مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي، وعضواً في مجلس إدارة بنك طيب.

إضافة إلى منصبه كنائب رئيس مجلس إدارة شركة التكافل الدولية. كذلك كان عضواً في برنامج حماية الدواع التابع لمصرف البحرين ولوجستي وإقليمي متقدم.



خلال جولة تفقدية بمنطقة ميناء سلمان.. وزير الصناعة والتجارة:

مواصلة تطوير الكفاءة اللوجستية وتعزيز استدامة سلاسل الإمداد

سلمان في دعم الحركة التجارية واللوجستية، وما تشهده المرافق التشغيلية من تبني للتقنيات الحديثة وأنظمة التخزين الذكي، بما يعزز كفاءة العمليات التشغيلية واستدامتها.

وأكد أن مواصلة تطوير الكفاءة اللوجستية وتعزيز بيئة الاستثمار تمثلان ركيزة أساسية لدعم نمو قطاعي الصناعة والتجارة، مؤكداً حرص الوزارة على دعم القطاع الخاص باعتباره شريكاً رئيسياً في تعزيز استقرار الأسواق وضمان استمرارية تدفق السلع بكفاءة عالية، بما يدعم رؤية البحرين الاقتصادية 2030 ويرسخ مكانة مملكة البحرين كمرکز تجاري ولوجستي وإقليمي متقدم.

وأطلع كذلك على دور الشركة في دعم حركة توزيع السلع الأساسية والاستهلاكية في السوق المحلية، وذلك من خلال شركات استراتيجية مع عدد من الشركات العالمية، من بينها شركة «نستله».

وأكد وزير الصناعة والتجارة أهمية الدور الذي تضطلع به كبرى الشركات العالمية والمرافق اللوجستية المتطورة في دعم منظومة الأمن الغذائي وتعزيز استقرار الأسواق، بما يسهم في ضمان انسيابية سلاسل الإمداد ورفع كفاءة عمليات التخزين والتوزيع وفق أعلى المعايير المعتمدة.

كما نوّه بأهمية الموقع الاستراتيجي لمنطقة ميناء

تدقق السلع وتلبية احتياجات الأسواق بكفاءة عالية، إلى جانب ما تتمتع به المرافق من أنظمة تشغيل متقدمة تدعم استدامة الخدمات اللوجستية ومرئيتها.

كما استمع إلى شرح حول الإمكانات التشغيلية التي يوفرها مركز الخليج للتخزين والتوزيع باعتباره أحد مزودي الخدمات اللوجستية في المملكة، من خلال ما يقدمه من حلول متكاملة تشمل التخزين والنقل والتخليص الجمركي، إضافة إلى امتلاكه بنية تحتية متطورة تضم 16 مستودعاً بطاقة استيعابية تتجاوز 60 ألف منصة تحميل، ومرافق تخزين مبردة مجهزة بأحدث أنظمة التحكم بدرجات الحرارة.

قام عبدالله بن عادل فخرو وزير الصناعة والتجارة بجولة تفقدية شملت عدداً من المنشآت التجارية واللوجستية الكبرى في منطقة ميناء سلمان، من بينها شركة مركز الخليج للتخزين والتوزيع التابعة لمجموعة «إنتركول»، ومرافق شركة «نستله» ومستودعات التخزين التابعة لها في مملكة البحرين، وذلك في إطار حرص وزارة الصناعة والتجارة على متابعة كفاءة سلاسل تدفق السلع وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد في مملكة البحرين.

وخلال الجولة، تفقد الوزير سير العمليات التشغيلية واللوجستية، وأطلع على جاهزية البنية التحتية التخزينية والقدرة الاستيعابية التي تسهم في ضمان استمرارية